صحيح البخاري

صحيح البخاري

للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي
رحمه الله تعالى

١٩٤ - ٢٥٦هـ

طبعة فريدة مصححة مرقمة مرتبة
حسب المعجم المفهرس وفتح الباري ومأخوذة
من أصح النسخ ومذيلة بأرقام طرق الحديث

دار السلام للنشر والتوزيع
الرياض

صحيح البخاري

مكتبة دار السلام

فرع شارع الأمير عبد العزيز بن جلوي (الضباب سابقا)
الرياض - تلفون: ٤٠٣٣٩٦٤ فاكس: ٤٠٢١٦٥٩

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية
ذو الحجة ١٤١٩ - مارس ١٩٩٩

صحيح البخاري

للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي
رحمه الله تعالى

طبعة فريدة مصححة ومرقمة،
ومرتبة حسب حروف المعجم المفهرس وفتح الباري،
ومأخوذة من أصح النسخ، ومذيلة بأرقام طرق الحديث.

دار السلام
للنشر والتوزيع
الرياض

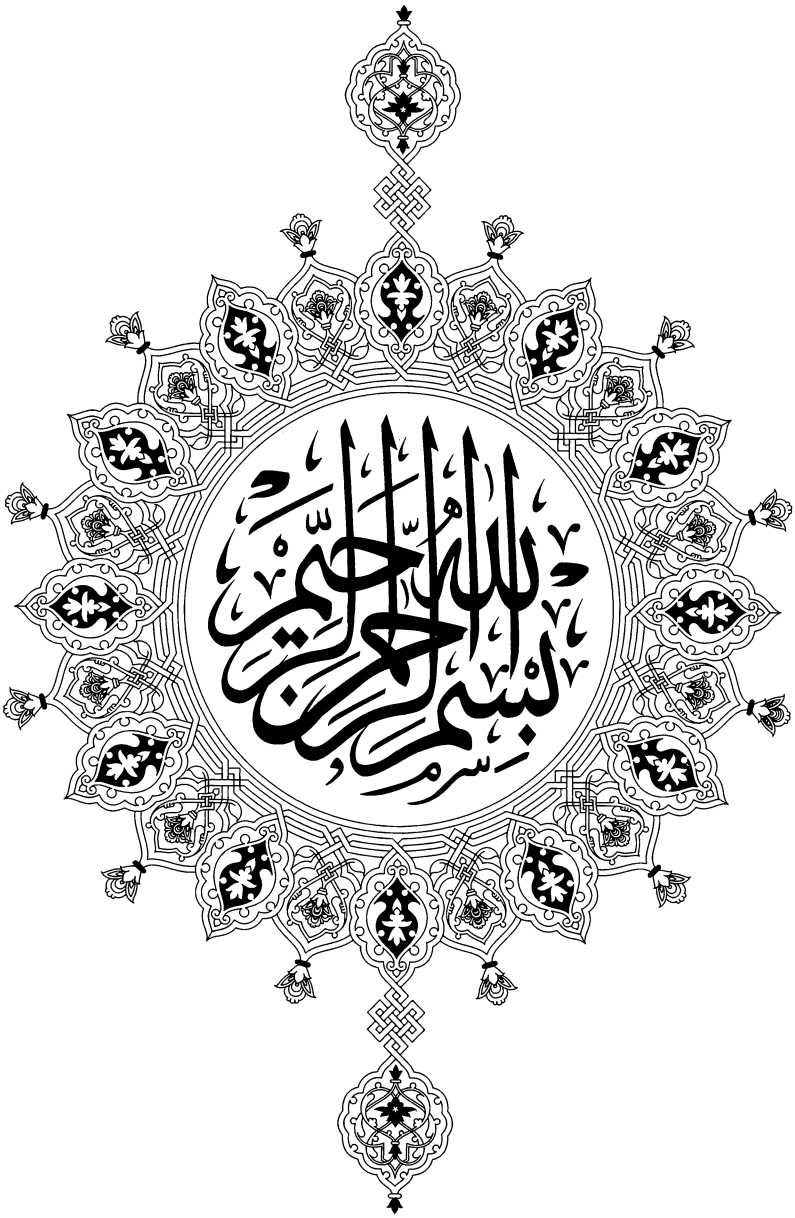
بسم الله الرحمن الرحيم

تعريف وجيز بصحيح البخاري

الحمد لله أشرف الحمد وأشمله، والصلاة والسلام على سيد الأبرار، وعلى إخوانه المصطفين الأخيار وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان، أما بعد:

فمعلوم أن لصحيح البخاري مزية فائقة؛ إذ هو أجَّل كتب الإسلام بعد كتاب الله إطلاقًا، وأعظمها شأنًا، لذلك كان نشره وإصداره بين المسلمين من أعظم المهمات وأكبرها، وأما الكلام حول هذا الكتاب فهي من عدة نواح، أولها:

سبب التأليف: ويذكر لتحريك عَزمه على تأليف هذا الكتاب ثلاثة أسباب:

أولًا: أنه وجد الكتب المؤلفة جامعة للصحيح والحسن والضعيف، فعقد النية على جمع الصحيح الثابت.

ثانيًا: تقديره لقول شيخه أمير المؤمنين في الحديث إسحاق بن إبراهيم الحنظلي - المعروف بابن راهويه -: «لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله» فوقع ذلك في قلبه.

ثالثًا: ما رأى في المنام - كما روي عنه - أنه قال: «رأيت النبي ﷺ وكأني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب بها عنه» فظهر من تعبيره «أنه يذب عنه ﷺ الكذب» فهذا أيضًا مما حمله على إخراجه.

أما تسمية الناس كتابه هذا «بصحيح البخاري» كما هو مشتهر بينهم قديمًا وحديثًا، فهو غير ما اختاره البخاري لاسمه وهو: «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه» وفي رواية: أنه سماه «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

موضوعه ومحتوياته: أما محتوياته فالأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ هي موضوع هذا الكتاب التي وجه عنايته إليها تستفاد من تسميته إياه، وعدد أحاديثه المرفوعة إلى النبي ﷺ الموصولة المكررة على ما ضبطه الحافظ (٧٣٩٧) حديثًا. وبدون تكرار (٢٦٠٢) حديثًا. والإمام البخاري لم يضع حديثًا إلا وهو كما قال: «استخرت الله وصليت ركعتين، وتيقنت صحته». وكفى بالعناية دليلًا أنه قال: «صنفت كتابي الصحيح بست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة بيني وبين الله».

أما مشايخ البخاري فأناس كثيرون ولكنهم منحصرون في خمس طبقات: الطبقة الأولى: من حدثه عن التابعين، والطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء، لكن لم يسمع من ثقات التابعين، والطبقة الثالثة: هي الوسطى من مشايخه وهم من لم يلق التابعين، بل أخذ عن كبار تبع الأتباع، والطبقة الرابعة: رفقاؤه في الطلب ومن سمع قبله قليلًا، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه أو لم يجد عند

غيرهم، والطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السن والإسناد سمع منهم وروى عنهم أشياء يسيرة، ولقد اشتهر من قول البخاري: «لا يكون المحدث كاملًا حتى يكتب عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه». أما عددهم فيؤخذ من قوله: «كتبت عن ألف وثمانين نفسًا ليس فيهم إلا صاحب حديث» وقال أيضًا «لم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل».

ولا حاجة لنا في الكلام على رجال إسناده فقد دفع أكابر الأئمة من تعرض للكلام على شيء فيهما (أي البخاري ومسلم) وردوه أبلغ ردّ وبأكمل بيان فكل رواته قد جازوا القنطرة حتى صاروا أكبر من أن يتكلم فيهم بكلام أو يتناولهم طعن طاعن أو توهين موهن.

أما وجوه ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم: ففي بعض أقوال الأئمة نص على تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم؛ وهو أمر مشهور عند أهل العلم وذلك لأمور:

الأول: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم (أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلًا) والذين تكلم فيهم ثمانون رجلًا، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري (ستمائة وعشرون رجلًا) والذين تكلم فيهم بالضعف (مائة وستون رجلًا).

ثانيها: أن الذين انفرد بهم البخاري - ممن تكلم فيهم - لم يكثر من تخريج أحاديثهم.

ثالثها: أن الذين انفرد بهم البخاري - ممن تكلم فيهم - أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم البخاري، وجالسهم، وعرف أحوالهم، واطلع على أحاديثهم بخلاف مسلم في الأمرين.

رابعها: أن البخاري اشترط ثبوت التلاقي بين الراوي والمروي عنه ولو مرة، واكتفى مسلم بمجرد المعاصرة.

خامسها: ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عددًا مما انتقد على مسلم؛ فمن هذه الوجوه يظهر شدة احتياط البخاري وزيادته في التثبت، بالإضافة إلى اتفاق العلماء على أن البخاري أعلم بهذا الفن من مسلم وأن مسلمًا تلميذه وخريجه، لكن هذا الترجيح من باب ترجيح الجملة على الجملة لا من ترجيح كل فرد على كل فرد من أحاديث الآخر، وما نقل عن بعض العلماء من تقديم صحيح مسلم على صحيح البخاري فهو راجع إلى حسن السياق، وجودة الوضع والترتيب، لا إلى الأصحية. كما قرر ذلك أهل هذا الشأن.

أما تلاميذه فهم لا يعدون ولا يحصون، وعلى سبيل المثال قال الفربري: «سمع صحيح البخاري تسعون ألف رجل» فمن روى عنه من مشايخه: عبدالله بن محمد المسندي، وعبدالله بن منير، وإسحاق بن أحمد السرماري، وقتيبة، ومن أقرانه: أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وغيرهما، ومن الحفاظ الكبار الآخذين عنه: مسلم وابن خزيمة، ومحمد بن نصر المروزي، وأبو عبد الرحمن النسائي، وأبو عيسى الترمذي.

واعلم أن المصنف - رحمه الله تعالى - لم

يرد الاقتصار على سرد الحديث الصحيح فقط، بل قصد مع روايته استنباط ما اشتمل عليه من حكم وأحكام، فأتى بالموقوفات على الصحابة، والمقطوعات على التابعين ومن بعدهم؛ كما أدرج بينها تراجمه العالية القدر التي سلك فيها مسلك الجمع بين الرواية والدراية، والمعرفة والتطبيق؛ فأورد الحديث مع فوائده الفقهية ونكته الحكيمة التي استخرجها من المتون بفهمه، وفي مثل هذا قال من قال: «رحم الله محمد ابن إسماعيل فإنه ألف الأصول - يعني أصول الأحكام - من الأحاديث، وفرّق كل ذلك في الأبواب بحسب تناسبها؛ كما اعتنى بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة، ولتفسيرها سلك في الإشارة إلى سبلها الواسعة؛ فالكتاب إذًا من هذه الحيثية نبراس هدي، ومنار علم، ومشعل سبيل الله المستقيم».

أما إعادته الحديث الواحد مرة أو عدة مرات فالسر في ذلك أنه يدعم الحديث بفوائد زائدة، **منها**: إخراجه عن حد الغرابة، **ومنها**: أحاديث يرويها بعضهم تامة وبعضهم مختصرة فيوردها كما جاءت، ليزيل الشبهة عن ناقليها، **ومنها**: أن الرواة اختلفت عباراتهم فراوٍ يحدث حديثًا، ويذكر كلمة تحتمل معنًى، والآخر يحدث نفس الحديث، فيعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة تحتمل معنى آخر فالبخاري يورد بطرقه إذا صحت على شرطه.

ومنها: قد تكون تلك الطرق دائرة بين الإرسال والوصل وبين المعنعنة والمصرحة بالسماع، فيذكر جميع ذلك لمعانٍ يعرفها أهل هذا الشأن، وقلّما يورد حديثًا في موضعين بإسناد واحد بل من طرق أُخر؛ فيكون التكرار لغرض الاستدلال لا غير، وهذا من أسلوبه البعيد المنال.

تعليقات البخاري:

أما تعليقه - وهو حذف راوٍ أو أكثر من أول السند ولو إلى آخر الإسناد - فالحافظ ألّف في وصل هذه التعاليق كتابًا حافلًا واختصره في مقدمة الفتح، وغرضه من تخريج التعليق هو ما ذكره الحافظ: «أن يكون كتابه هذا جامعًا لأكثر الأحاديث التي يحتج بها» وحاصل الحكم على التعليقات: ما كان منها بصيغة الجزم فهو صحيح إلى من علّقه عنه، ثم النظر فيما بعد ذلك - وما كان بصيغة التمريض فلا يستفاد منه الصحة ولا ما ينافيها ففيه ما هو صحيح وفيه ما ليس بصحيح والله أعلم.

تراجم البخاري:

أما تراجمه فقد تكون ظاهرة الدلالة مطابقة لما يورد في مضمونها، وفائدتها الإعلام فقط. وقد تكون بلفظ المترجم له، أو بعضه، أو معناه وهذا في الغالب يأتي به إذا كان في لفظ الترجمة احتمال أكثر من معنى واحد، ويفعل ذلك ليعيّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث؛ وقد يوجد فيه ما هو بالعكس من ذلك من: أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة.

والترجمة بمنزلة بيان تأويل ذلك الحديث: كأنها نائبة مناب قول الفقيه الذي يقول: المراد بهذا الحديث العامِّ الخصوصُ، أو المراد بهذا الحديث الخاصِّ العمومُ، أو ما هو أعم من ذلك، مما يدل على ظاهره بطريق الأعلى أو

الأدنى وقد يأتي في المطلق والمقيد نظير ما ذكرنا - في الخاص والعام - كما يصنع مثل هذا في شرح المشكل، وتفسير الغامض، وتأويل الظاهر، وتفصيل المجمل. وهذا هو مُعظَم ما يُشكل من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء «فقه البخاري في ترجمة بابه» وأكثر ما يفعل ذلك إذا لم يجد الحديث ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم له، وقد يفعل ذلك لشحذ الأذهان في استخراج خبئه، وكثيرًا ما يذكر الحديث المفسر متقدمًا أو متأخرًا عن باب كان يليق به، فكأنه يحيل هذا الحديث إلى ذلك الباب، ويفعل كل ذلك لهذا الغرض المذكور - أي لشحذ الأذهان - وإذا لم يكن أحد الاحتمالين أو الاحتمالات متجهًا للجزم يترجم بلفظ الاستفهام كقوله: «باب: هل يكون هكذا»؟ وغرضه هل ثبت ذلك الحكم أو لم يثبت؟ وربما كان أحد الاحتمالين أظهر - وغرضه في ذلك أن يُبقي للنظر مجالًا، وينبه على أن هناك احتمالًا أو تعارضًا يوجب التوقف - حيث يعتقد أن فيه إجمالًا أو هو مختلف الاستدلال -.

وكثيرًا ما يترجم بأمرٍ ظاهره قليل الجدوى وهو في الحقيقة أجدى كقوله: «باب قول الرجل: ما صلينا» أشار به إلى الرد على من كره ذلك، وكقوله: «باب قول الرجل: فاتتنا الصلاة» مشيرًا إلى الرد على من كره إطلاق هذا اللفظ.

وقد يترجم بأمر مختص ببعض الوقائع، وكثيرًا ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث ليس على شرطه، وقد يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحًا في الترجمة، ويورد في الباب ما يؤدي معناه، بأمر ظاهر وتارة بأمر خفي، كقوله: «باب: الأمراء من قريش» وهذا لفظُ حديثٍ يُروى عن علي، وليس على شرط البخاري، وربما اكتفى في لفظ الترجمة بلفظ حديث لم يصح على شرطه، وأورد معها أثرًا أو آية، كأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي، ولغفلةٍ عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ومن تأمل ظفر، ومن جدّ وجد.

وبه أنتهي من محتويات البخاري ملخصًا من إملاء شيخنا الحافظ ثناء الله خان المدني باكستاني المولد والموطن - نسأل الله المغفرة له ولجميع المسلمين - هذا وقد ذكرنا ذلك رعاية لحاجة الناس الماسة، وحتى يدركوا من ذخائر كنوزه رطيب اللآلئ ويتيم الدراري، والحمد كله لله على توفيقه لعرض هذا الكتاب وتقديمه بخدمة متميزة، والعمل منا منحصر فيما يأتي:

١- تصحيحه ومطابقته مع النسخة الأميرية التي هي أقدم النسخ المطبوعة لصحيح البخاري وأصحها، على ما فيها من بعض الملاحظات النظرية فيما يتعلق بالنسخ والأخطاء المطبعية - شأن كل نسخة - وسوف نبذل في ذلك أكثر مما مضى من جهود متواضعة إن شاء الله تعالى.

٢- وضع أرقامه المسلسلة وفق المعجم المفهرس، وترتيب الكتب والأبواب حسب ترتيب صحيح البخاري مع فتح الباري المرقم من محمد فؤاد عبد الباقي.

٣- أرقام أطراف الحديث، وإن قيل: إنها مسبوقة العمل، لكن زدنا أمرًا آخر، وهو إشارة الرجوع تحت كل حديث مكرر بوضع رقمه الأول حيث أجرينا أرقام أطرافه الباقية، وفرّقنا لذلك بين كلمتي «راجع وانظر» فالأول: يوضع في آخر كل حديث دلالةً

لأول موضعه، والثاني: نستخدمه لما يأتي بعده من الأطراف.

٤- الاهتمام بالأعمال الفنية اهتمامًا بالغًا، من التجليد والورق وغير ذلك، وطويناه في مجلد واحد، مع المقاس المناسب والسعر الزهيد؛ ليكون سهلًا هيّنًا يبلغ الآفاق، حتى لا يبقى بيت من بيوت المسلمين إلا ويدخله، ويكون زادًا في أسفارهم، وذخرًا في رحالهم. والله المسؤول والموفق.

وأخيرًا أشكر جميع المخلصين المشاركين معنا ممن تقدم بخدماته في تخطيط هذا المشروع وتنفيذه إلى الطباعة، كما أتقدم بأجزل الشكر لمشايخنا الأكابر الكِرام مثل فضيلة الشيخ صفي الرحمن المباركفوري وفضيلة الأستاذ أبي الأشبال صغير أحمد وفضيلة الشيخ عبدالله بن محمد المعتاز ولكل من ساهم في إبراز هذا العمل المبارك. وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه وجزاهم جزاءً حسنًا إلى يوم نلقاه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عبد المالك مجاهد

دار السلام للنشر - الرياض

ذو الحجة ١٤١٩هـ - مارس ١٩٩٩م

ترجمة الإمام البخاري
"رحمه اللّه"

نسبه

هو أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري.

مولده

يوم الجمعة بعد الصلاة، لثلاث عشرة من شوال سنة ١٩٤هـ ببخارا مدينة معروفة في أزبكستان؛ فهو بخاري، فارسي الأصل، أما تسميته بالجعفي فهي نسبة وَلاء الإسلام لأن جده الأعلى المغيرة أسلم على يد اليمان الجعفي فهو مولى له بولاء الإسلام.

نشأته وطلبه العلم

ربّي بالحلال الطيب؛ حيث قال أبوه إسماعيل المحدث، عند وفاته: «لا أعلم في جميع مالي درهمًا من شبهة».

أول سماعه سنة ٢٠٥هـ بداية من أهل بلده، وقد ألهم حفظ الحديث منذ الصغر.

أول ترحاله سنة ٢١٠هـ حج مع أخيه وأمه، فبقي بمكة في طلب الحديث، ثم رحل إلى أكثر محدثي الأمصار: في خراسان، والشام، ومصر، ومدن العراق، وقدم بغداد مرارًا.

كتب عن ألف وثمانين نفسًا، وقيل له: أتحفظ جميع ما أدخلته في المصنف؟ فقال: «لا يخفى عليّ جميع ما فيه». وكان يقول: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح» وعنه في رواية «وَقَلَّ اسم في التاريخ إلَّا وله عندي قصة».

شخصيته

نحيف الجسم، ليس بالطويل ولا بالقصير، طيب النفس، رقيق الشعور، قليل الأكل، مفرط الكرم، كثير الإحسان إلى الطلبة، ممتلئٌ بالنشاط والإخلاص وحب العمل - مع شدة زهده وكثرة ورعه، كما تعوّد الرياضة فكان يجيد الرمي مصيبًا فيه.

وفاته

ليلة السبت الموافقة ليلة عيد الفطر، ودفن يوم العيد بعد صلاة الظهر، عام ٢٥٦هـ بخرتنك قرية من قرى سمرقند - وعنه قال الحافظ: «فَقَدْ رُبي في حجر العلم، وارتضع ثدي الفضل، فكان فطامه على هذا اللِّباء».